

مقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي في النشاط الاقتصادي في ماليزيا- دراسة تحليلية قياسية

Comparing the impact of Islamic and conventional banking finance on economic activity in Malaysia - A standard analytical studyد. فضيلة بوطورة¹ د. مريم زغلامي²¹ جامعة العربي التبسي - تبسة، fadila.boutora@gmail.com² جامعة العربي التبسي-تبسة ، meriem.zoghlami@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/14

تاريخ القبول: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2021/05/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والربوي على النشاط الاقتصادي في ماليزيا معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي، فمن خلال عرض تجربة التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، نشأتها وتطورها يتضح مساهمة المصارف الإسلامية الماليزية في تمويل النشاط الاقتصادي مع ميولها نحو دعم القطاع التجاري على حساب القطاعات الأخرى، وبينت الدراسة القياسية أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي أكبر من أثر التمويل الربوي لكن هذا الأثر غير معنوي وفق النموذج القياسي المعتمد، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية الماليزية من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الحقيقية المنتجة عوض الاعتماد على الصيغ التجارية ذات هامش الربح المحدود، حتى يتم ضمان التأثير الإيجابي المباشر لهذه المصارف على تطوير النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، التمويل الربوي، الجهاز المصرفي الماليزي، نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL: G3، G32، E5.

Abstract: This study aimed to compare the impact of Islamic and usurious banking finance on economic activity in Malaysia, expressed in the gross domestic product. By presenting the experience of Islamic banking finance in Malaysia its origin and development, the contribution of Malaysian Islamic banks in financing economic activity is evident with their tendency to support the commercial sector at the expense The other sectors, and the standard study showed that Islamic banking finance has a positive impact on the Malaysian GDP that is greater than the impact of interest-based financing, but this effect is not significant according to the adopted standard model. Instead of relying on commercial formulas with a limited profit margin in order to ensure the direct positive impact of these banks on the development of economic activity

Key words: Islamic banking finance, interest-based financing, Malaysian banking system, error correction model.

JEL classification codes: G3; G32;E5.

المؤلف المرسل: د. فضيلة بوطورة، الإيميل: fadila.boutora@gmail.com

تمهيد:

تصنف الاقتصاديات حسب نمط تمويلها للنشاط الاقتصادي إلى نوعين أساسيين اقتصاديات المديونية وهي التي تعتمد بشكل رئيسي على جهازها المصرفي واقتصاديات رأس المال التي تميل إلى اعتماد الأسواق التمويلية بمختلف فروعها في سبيل توفير التمويل اللازم للعملية الاستثمارية، ونجد الاقتصاد الماليزي أحد أهم الاقتصاديات الإسلامية الآسيوية يجمع بين النمطين التمويليين، إذ يعد الجهاز المصرفي الماليزي المنفتح من أهم مقومات التنمية في ماليزيا لدوره الفعال في تعبئة المدخرات المالية من مختلف مصادرها الداخلية والخارجية ومن أهم مميزات هذا النظام قدرته على المزاجية بين الآلية التمويلية الإسلامية والتقليدية الربوية منذ بداية ظهور الشبايك والمصارف الإسلامية خلال سنة 1962 مع ظهور مؤسسات صناديق الحج، لتنمو بعدها الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بمعدلات مرتفعة جدا استطاعت خلال ستون سنة تقريبا من النشاط أن تشكل ما نسبته 28.90% من إجمالي حجم الأصول المصرفية الماليزية مع نهاية سنة 2019.

ويختلف التمويل الإسلامي عن الربوي في العديد من النقاط فمن أهم ما يميز التمويل الإسلامي مهما كانت الآلية أو الجهة المانحة له أنه يرتبط بمجموعة من الضوابط التي لا يمكنه الخروج عنها والتي تعطي الصورة المثلى لكيفية الحصول على المال وتوظيفه بشكل يدفع نحو تحقيق تنمية شاملة، على عكس الآلية التمويلية الربوية التي تربطها أهداف مادية بحتة تعطي أهمية بالغة إلى استرجاع الأموال المقترضة والفائدة المترتبة عليها على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مما يوضح الفرق الشكلي والجوهري للتمويل الإسلامي والربوي وأهداف كل منهما، مما يدفع نحو البحث حول أثر كل منهما على النشاط الاقتصادي.

- إشكالية الدراسة: مما سبق تبرز إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي: ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل المصرفي التقليدي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019؟

- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في البحث عن نوعية تأثير الأسلوبين التمويل الإسلامي والتقليدي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019 باعتبار أن للتمويل الإسلامي دور فعال في الربط بين القطاع الحقيقي والمالي في الاقتصاد من خلال إعطاء الأولوية لتمويل القطاعات الحقيقية، كما للتمويل الربوي أهمية بالغة في تعبئة المدخرات المالية وتخصيصها نحو الاستثمار بشتى أنواعه، كما يزيد من أهمية الدراسة ضرورة الوقوف على أثر الصناعة المصرفية الإسلامية ومدى تحقيقها لأهدافها في الاقتصاد الماليزي ومقارنة أدائها مع الصناعة المصرفية التقليدية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- الوقوف على مؤشرات الجهاز المصرفي الماليزي ومساهمته في تمويل القطاعات الاقتصادية.

- تحليل تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وأهم مؤشراتهما.

قياس ومقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل الربوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019.

- محاور الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كما يلي:

- الجهاز المصرفي والناتج المحلي الماليزي؛

- قياس ومقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والربوي على الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2007-2019.

- مصطلحات الدراسة: أهمها نجد ما يلي:

- **ماليزيا:** لم تكن دولة ماليزيا دولة واحدة عبر التاريخ وإنما اندمجت من عدة مقاطعات وممالك ومستعمرات برعاية وهندسة بريطانية فبرزت للعالم دولة جديدة سميت "اتحاد الملايو" ونالت استقلالها عن الحكم البريطاني في 31 أوت 1957، تبع ذلك النظام انضمام أراضي المستعمرات البريطانية الأخرى "سنغافورة، صباح وساراوك" فأعيد تسمية الدولة الجديدة الموسعة باتحاد

ماليزيا وذلك عام 1963م، ولكن في عام 1965م طردت سنغافورة من الاتحاد لتصبح دولة مستقلة ومنفصلة. (الخليلي، 2015، صفحة 229)

تقع ماليزيا في جنوب شرق قارة آسيا وهي مكونة من تسع ممالك وأربع ولايات وثلاثة أقاليم اتحادية، وتبلغ مساحتها الكلية 329.845 كلم²، وعاصمتها الاتحادية كوالالمبور، ومن ناحية التكوين الجغرافي فهي عبارة على ثلاثة أجزاء أحدهما غربي والآخر شرقي يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، الغربي يتكون من شبه الجزيرة الماليزية والتي تعرف أيضا بماليزيا الغربية، أما الجزء الشرقي المعروف أيضا باسم ماليزيا الشرقية يضم إقليم صباح وسراوك، والجزء الأخير عبارة عن مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة في البحر. (الخليلي، 2015، صفحة 230)

أما الكثافة السكانية فحسب إحصائيات التعداد السكاني في ماليزيا لسنة 2017 قدرت ب 31.570.575 نسمة، أين يشكل منها الملايو السكان الأصليين لماليزيا نسبة 61.7%، بينما شكل الصينيون نسبة 20.8% والهنود نسبة 6.2%، ونسبة 0.19% لأصول مختلفة، ومن حيث الديانات يشكل المسلمون النسبة الأكبر للسكان الماليزيين بنسبة 61.3% وفق إحصائية التعداد السكاني لسنة 2010، وقدر معدل النمو الديموغرافي في ماليزيا ب 1.37% خلال سنة 2017. (الموقع الإلكتروني https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics_profile.html، 2020)

- التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي: يعرف التمويل على أنه كافة الأعمال الإدارية التي يترتب عليها الحصول على النقدية من الجهات المختلفة، واستثمارها في عمليات تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالي. (العاني، 2014، صفحة 56)

وهو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة، مما يساعد في تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفتات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع والتي تمثل المستثمرين والعمال والمديرين والمستهلكين. (إسماعيل، صفحة 60)

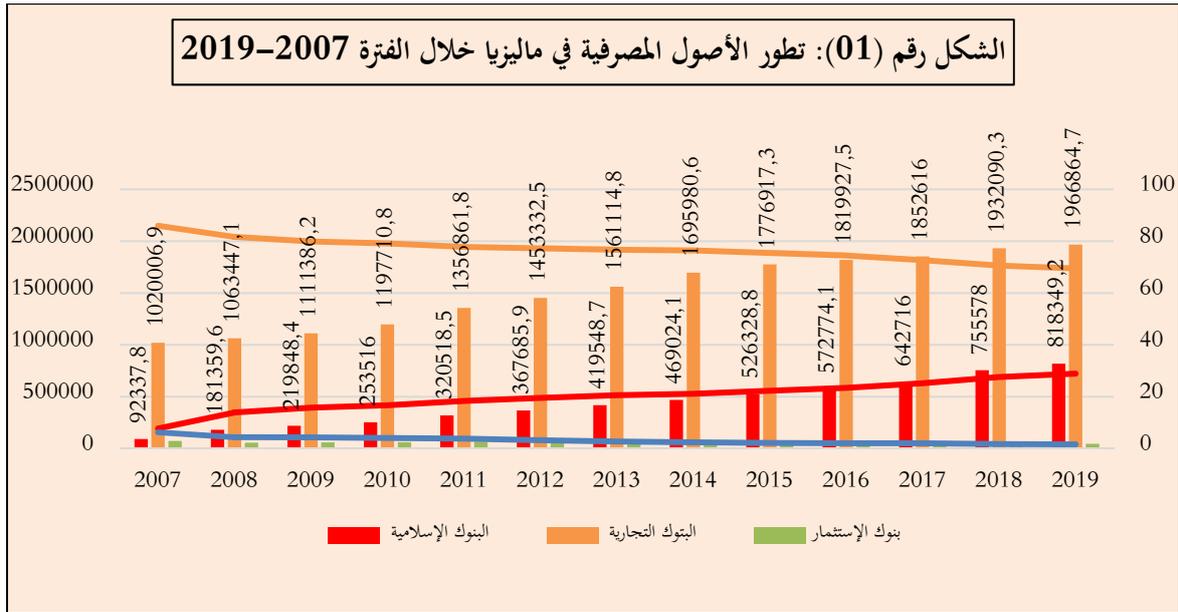
ويعرف التمويل من منظور إسلامي على أنه تقديم ثروة عينية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 1998، صفحة 72)، وهو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (البلتاجي، 31-29 ماي 2009، صفحة 15)

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه كافة الآليات التنفيذية التي تقود إلى التعظيم الحقيقي للثروة الحالية مستقبلا في ظل التقييد بما جاءت به أحكام الشريعة السمحاء، بما يخدم الأهداف التنموية المنشود تحقيقها في الاقتصاد مع مراعاة أولويات ومتطلبات واحتياجات المجتمع، والعمل على تحقيقها.

1- الجهاز المصرفي والنتائج المحلي الماليزي

1-1-1- الجهاز المصرفي الماليزي: ويمكن تناوله من خلال ما يلي:

1-1-1- الأصول المصرفية الماليزية: يتألف النظام المصرفي الماليزي مع بداية سنة 2020 من 26 مصرف تجاري، 16 مصرف إسلامي محلي وأجنبي، و 11 مصرف استثمار، (الموقع الإلكتروني للبنك نيجارا الماليزي، 2020) ويعكس هذا التنوع بين النظام المصرفي الربوي الذي له سلطة رقابية مستقلة عن النظام المصرفي الإسلامي، القدرة على الموازنة بين النظامين في ظل توافر الأجهزة الرقابية الآزمة لسيرورة العمل المصرفي على أحسن وجه، وتحقيقه كفاءة في تمويل النشاط الاستثماري في ماليزيا، ويوضح الشكل رقم (01) توزيع أصول الجهاز المصرفي الماليزي بين المصارف الاستثمارية والتجارية والإسلامية خلال الفترة 2007-2019.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك نيبغارا المركزي خلال الفترة 2007-2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الشكل أعلاه يتضح تطور الأصول المصرفية الإسلامية بمعدلات نمو متزايدة سنويا قاربت 96.40% خلال سنة 2008 وهو معدل كبير جدا محقق خلال السنة التي تراجع فيها أداء الاقتصاد الماليزي متأثرا بالأزمة المالية العالمية، والتي كانت لها تداعيات كبيرة على تلك المنطقة التي تتميز بانفتاح أسواقها المالية على الأسواق المالية العالمية، وبالتالي فتنامي الطلب على الأصول المصرفية الإسلامية خلال هذه السنة يعكس أهمية المصارف الإسلامية في تقليل آثار الأزمات المالية هذا من جهة، وإمكانية التحول نحو النظام المصرفي الإسلامي في ظل تعثر النظام المالي الربوي من جهة أخرى، كما عرفت هذه الأصول استمرارا في النمو خلال السنوات اللاحقة قدرت ب 26.42% محقق خلال سنة 2011، و 8.84% خلال سنة 2016 كما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تزايد نسبة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية في ماليزيا بشكل متزايد سنويا تراوحت بين 7.78% خلال سنة 2007 و 25.22% خلال سنة 2017 وقد بلغت هذه النسبة 28.90% مع نهاية سنة 2019 في ظل استمرار انخفاض أصول المصارف التجارية ومصارف الاستثمار السنوي حيث يلاحظ من خلال الشكل أن الأصول الوحيدة المستمرة في الارتفاع خلال فترة الدراسة هي أصول المصارف الإسلامية وهذا يعكس توجه السياسة المصرفية الكلية في ماليزيا نحو إحلال البديل التمويلي الإسلامي عبر التسهيلات والتشريعات التي تقرها الحكومة في سبيل نجاح هذا الطرح.

1-1-1 التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا

يعد الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الإسلامية التي عيّنت بتطوير الصناعة المالية الإسلامية وتحوّز ماليزيا على ما نسبته 19.82% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي العالمية البالغ حجمها 2875 بليون دولار أمريكي لسنة 2019، وما نسبته 14.90% من إجمالي الأصول المصرفية العالمية البالغ حجمها 1993 بليون دولار أمريكي خلال سنة 2019. (تقرير تطور التمويل الإسلامي، 2021، صفحة 22).

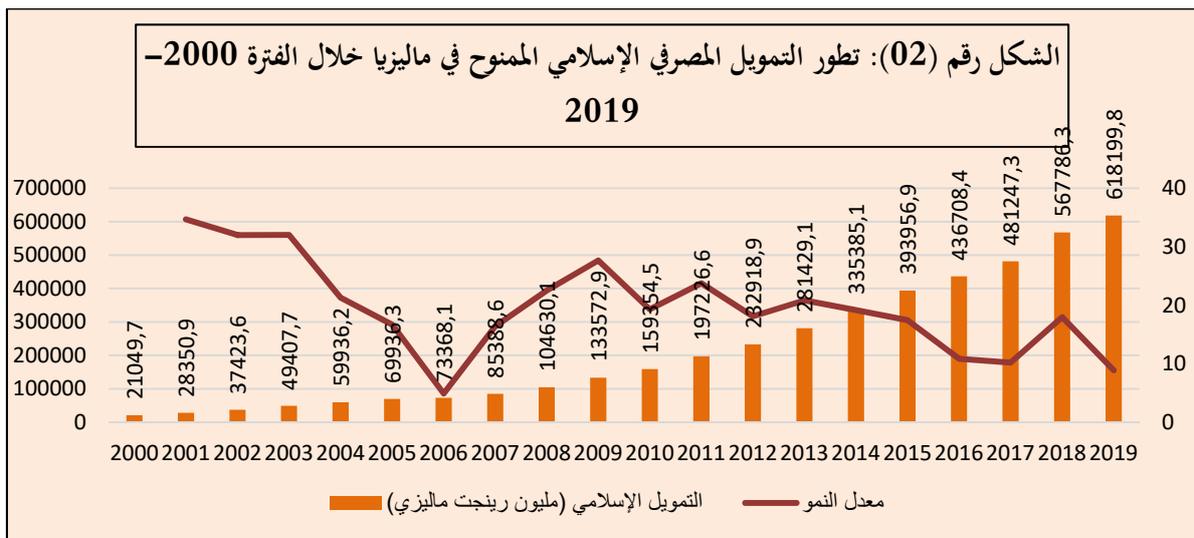
بدأت أولى جهود تنمية قطاع الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا مع تأسيس مؤسسة "صندوق الحج" في نوفمبر 1962، بهدف تشجيع المسلمين على الادخار لأداء مناسك الحج، وبدأ الصندوق نشاطه في 30 سبتمبر 1963، (Akram)، صفحة 04) وبعد نجاح تجربة الادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية تنشط في النظام المالي الماليزي.

وفي 30 جويلية 1980 قامت الحكومة الماليزية بتكوين "لجنة توجيه وطنية حول المصرفية الإسلامية" أوكلت لها مهمة دراسة مختلف المظاهر القانونية والدينية والتشغيلية للمصرفية الإسلامية، وصياغة توصيات تتعلق بإنشاء مصرف إسلامي في ماليزيا، وبناء على توصيات هذه اللجنة تم الإعلان عن "قانون المصرفية الإسلامية 1983" في الجريدة الرسمية في مارس 1983، ودخل حيز التطبيق في أبريل 1983، وتأسس أول بنك إسلامي " بنك إسلام ماليزيا المحدود" في 01 مارس 1983 وبدأ نشاطه في 1 جويلية من نفس السنة. (زوير، 2017، صفحة 205)

وفي سنة 2004 اتخذت الحكومة الماليزية قراراً هاماً، تمثل في تقديم تاريخ تحرير قطاع المصرفية الإسلامية بثلاث سنوات قبل التاريخ المحدد من قبل "منظمة التجارة العالمية"، لزيادة عدد المشاركين وجعل ماليزيا مركزاً دولياً للمالية الإسلامية، وبموجب هذا القرار منحت السلطات المعنية ثلاثة تراخيص جديدة للمصرفية الإسلامية لمؤسسات أجنبية، وفي سنة 2006 سمح للمصارف الإسلامية الماليزية التي تعرض خدمات مالية بعملات دولية، إنشاء " وحدات أعمال بالعملات الدولية"، ومن بين الحوافز الممنوحة " لوحدات الأعمال بالعملات الدولية" إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات بداية من سنة 2007.

كما تعزز نشاط المصارف الإسلامية في ماليزيا بوضع مخطط طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي Sector Blueprint Financial 2011 في إطار رؤية 2020، وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي الإسلامي ومن الأهداف الرئيسية التي جاءت في هذه الخطة مسائل تدويل التمويل الإسلامي، كما عرفت سنة 2013 تطوراً مهماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية* (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.

أ. تطور التمويل المصرفي الإسلامي خلال الفترة 2000-2019: يعد العمل المصرفي الإسلامي نشاط استثماري بحث إذ لا يمكن فصل قاعدة الاستثمار الحقيقي عن أصل العملية التمويلية التي ترمي إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، وتتعدد هذه الصيغ لتتلاءم وكافة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والتجارية والتي يعتمد عليها الاقتصاد في توليد الدخل، ويوضح الشكل الموالي تطور التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح في ماليزيا خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك نيغارا المركزي خلال الفترة 2007-2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا مر بالعديد من المحطات التي كانت في كل مرة تسهم في إعطاء دفعة لهذا التمويل نحو الزيادة المستمرة، فنلاحظ أن معدل نمو التمويل المصرفي الإسلامي انخفض خلال الفترة 2000-2006 ليبلغ 4.90% وهو أقل معدل مسجل خلال فترة الدراسة لينطلق بعدها بالارتفاع بعد سنة 2006 وهي السنوات التي شهدت سن تشريعات وقوانين تحفيزية لنمو وازدهار الصناعة المالية الإسلامية وبداية ظهور التأسيس نحو خلق قطب للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا خاصة عند الحديث على قانون تحرير الصيرفة الإسلامية الماليزية والسماح للمصارف الإسلامية الماليزية التي تعرض خدمات مالية بعملات دولية إنشاء وحدات أعمال بالعملات الدولية، وتقديم حوافر لوححدات الأعمال بالعملات الدولية تمحورت حول إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات بداية من سنة 2007، ليرتفع بعد ذلك حجم التمويل الممنوح بمعدل 27.66% خلال سنة 2009 وهي السنة التي عرفت فيها الصيرفة الإسلامية تناميا في الطلب على أصولها لتعثر النظام المصرفي الربوي بمخلفات الأزمة المالية العالمية، ليستمر بعدها هذا التمويل في النمو بمعدلات متفاوتة ومستقرة تقريبا عند 15% كمعدل نمو سنوي.

ويوضح الجدول رقم (01) توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح لسنة 2019 موزعا حسب الصيغ التمويلية الإسلامية.

الجدول رقم (01): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح لسنة 2019 حسب الصيغ التمويلية الإسلامية

النسبة %	المبالغ (مليون رينجت ماليزي)	الصيغ
10.44%	64088.1	البيع الآجل
1.41%	8713.8	الإجارة
11.73%	72046.8	الإجارة ثم البيع
42.08%	258318	المراجحة
9.35%	57443	المشاركة
0	43.7	المضاربة
0.27%	1675.4	الاستصناع
24.68%	151531.3	صيغ أخرى
100%	613860.1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك نيغارا المركزي لسنة 2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كبيرة جدا من التمويل الممنوح كان في شكل صيغ البيوع التجارية على غرار المراجحة التي حققت نسبة 42.08% والبيع الآجل بنسبة 10.44% وبعض صيغ البيوع الأخرى على حساب الصيغ الاستثمارية المهمة كالمضاربة التي حازت على 43.7 مليون رينجت ماليزي فقط أي بنسبة تؤول إلى الصفر من إجمالي التمويل الممنوح والمشاركة التي حازت على نسبة 9.35%، وهو ما يعكس توجه السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية في ماليزيا نحو الاستثمار التجاري ذو هامش الربح المعلوم على حساب الاستثمار وفق صيغتي المشاركة والمضاربة ذات العائد المرتفع والمخاطرة المرتفعة، تماشيا وتلبية للاحتياجات التمويلية للقطاع العائلي والنشاط التجاري والخدمي، مما يضعف القدرة التنافسية والتمويلية للمصرف الإسلامي جراء انخفاض أرباحه كما يضعف القدرة التنافسية لمؤسسات الاستثمار المحلية خاصة إذا كانت السلع التي تباع بصيغة المراجحة والبيع الآجل لا تصنع محليا.

ويوضح الجدول رقم (02) توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح لسنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (02): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح لسنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية

النسبة %	المبالغ (مليون رينجت ماليزي)	القطاع
2.92%	18106.5	الفلاحة
0.58%	3591.8	التعدين واستغلال المحاجر
4.56%	28200.2	الصناعات التحويلية
0.84%	5238.6	الكهرباء، الغاز والماء
5.01%	30991.1	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
5.64%	34897.9	البناء
4.93%	30518.1	العقارات
3.06%	18951.1	النقل والتخزين والاتصالات
5.25%	32456.3	التمويل والتأمين والأنشطة التجارية
3.13%	19402.8	التعليم والصحة
61.70%	381483.2	القطاع العائلي
2.32%	14362.2	قطاعات أخرى
100%	618199.8	المجموع

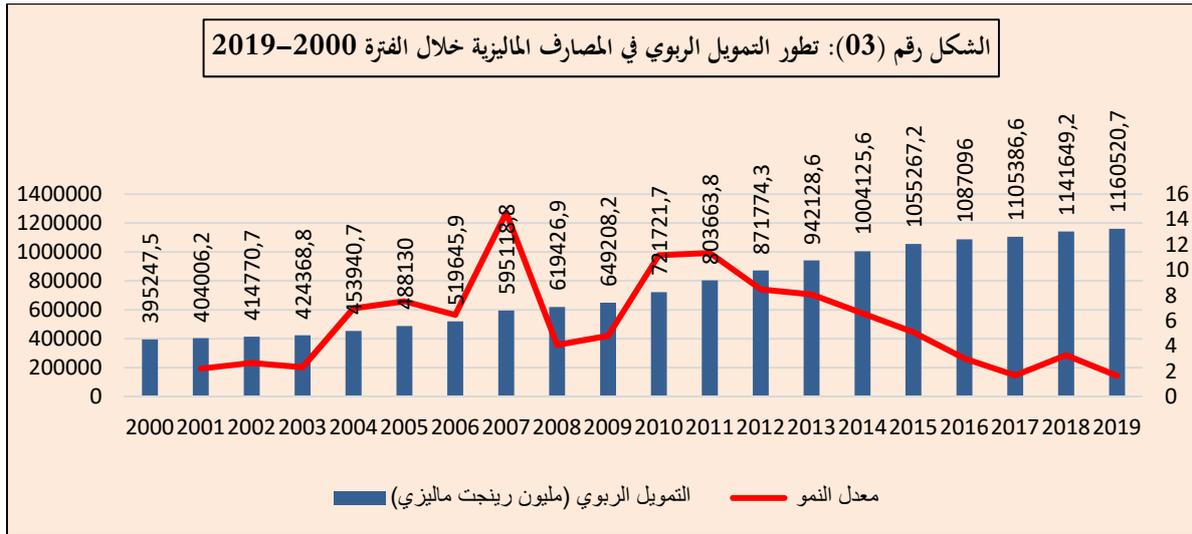
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك نيغارا المركزي لسنة 2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الجدول أعلاه يتضح توزيع التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح على القطاعات الاقتصادية حيث حاز القطاع العائلي على حصة الأسد من إجمالي التمويل الممنوح بنسبة 61.70% وهو ما يفسر ارتفاع التمويل بصيغ البيوع التي تستهدف تلبية احتياجات القطاع العائلي التي تتمحور عادة حول شراء السلع المعمرة والعقارات السكنية وتمويل العلاج والسياحة والتعليم، بينما سجلت القطاعات الرئيسية الأخرى نسب منخفضة جدا من التمويل كالقطاع الفلاحي الذي حاز على نسبة 2.92% ومن الممكن أن يكون هذا راجعا إلى طبيعة الاقتصاد الماليزي الذي لا يعتمد على الفلاحة كنشاط اقتصادي رئيسي، وقطاع الصناعات التحويلية بما فيها الصناعات الغذائية على نسبة 4.56% وهو ما لا يتماشى ومبادئ التمويل الإسلامي الصريحة التي تنص على ضرورة إعطاء الأولوية في التمويل والاستثمار للقطاعات الأساسية في الاقتصاد وهي الفلاحة، الصناعة والخدمات فالمصارف الإسلامية مصارف استثمار بدرجة أولى والنشاط التجاري نشاط استثنائي فيها وهو عكس ما تم تسجيله على مستوى المصارف الإسلامية الماليزية، ومن الملاحظ أن التعليم والصحة حازت على 19402.8 مليون رينجت ماليزي بما يعادل 3.13% من إجمالي التمويل الممنوح وهي نقطة إيجابية هامة تعكس اهتمام السياسة الائتمانية في تمويل التعليم والمساهمة في تطوير الصحة وبالتالي المساهمة المباشرة في تحقيق البعد الاجتماعي للملازم للبعد الاقتصادي حسب التأصيل النظري للتمويل الإسلامي.

1-1-3- التمويل المصرفي الربوي

يقصد بالتمويل المصرفي الربوي المتدفق من المصارف الماليزية كل القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية ومصارف الاستثمار العاملة في الاقتصاد الماليزي، ويوضح الشكل رقم (03) تطور هذه القروض ومعدل نموها خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك نيغارا المركزي لسنة 2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

يخضع تطور التمويل الممنوح من المصارف إلى العديد من العوامل التي نجد من أهمها التغيرات في أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وتذبذب أصول هذه المصارف فضلا عن التغير في طلب الائتمان، ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن التمويل الربوي في ماليزيا عرف ارتفاعا بمعدل نمو قارب 15% خلال سنة 2007 كأعلى معدل نمو مسجل خلال الفترة 2000-2019، ليشهد بعدها تذبذبا في السنتين 2008 و2009 متأثرا بتدني حجم أصول المصارف التجارية ومصارف الاستثمار متأثرة بمخلفات الأزمة المالية التي كان لها وقع على النظام المالي الماليزي المنفتح، ليستمر هذا التمويل في النمو خلال الفترة 2012-2019 لكن بمعدلات منخفضة سنويا بلغت 1.65% مع نهاية سنة 2019 وهي الفترة التي يعرف فيها التمويل المصرفي الإسلامي نموا بمعدل متوسط قارب 12%. ويعكس هذا التراجع في النمو البيئة التنافسية التي تواجهها المصارف التجارية ومصارف الاستثمار أمام المصارف الإسلامية خاصة وأن هذه الأخيرة تركز تمويلها الممنوح بدرجة كبيرة على النشاط التجاري على حساب النشاط الاستثماري، مما ضيق بشكل أو بآخر على النشاط التجاري للمصارف الربوية.

ويوضح الجدول رقم (03) توزيع التمويل الربوي الممنوح من المصارف التجارية والاستثمارية في ماليزيا خلال سنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (03): توزيع التمويل المصرفي الربوي الممنوح لسنة 2019 حسب القطاعات الاقتصادية

الأنشطة الاقتصادية (مليون رينجت ماليزي)	تمويل المصارف التجارية (%)	تمويل مصارف الاستثمار (%)	%
شراء الأوراق المالية	30863.7	2.67	75.54
شراء مركبات النقل	89357.3	7.74	1.04
شراء سيارات النقل	82900.6	7.18	0.17
شراء عقار سكني	421992.8	36.58	0.90
شراء عقار غير سكني	173318.7	15.02	3.68
شراء الأصول الثابتة بخلاف الأراضي والمباني	8944.8	0.77	0
التمويل الشخصي	36921.7	3.20	0
بطاقات الائتمان	37097.5	3.210	0

0	0	0	72.7	شراء السلع الاستهلاكية المعمرة
2.96	205.5	3.56	41105.4	البناء
6.77	492.2	22.91	264301.4	رأس المال العامل
8.98	622	4.30	49620.7	أنشطة أخرى
%100	6923.6	%100	1153597.1	المجموع

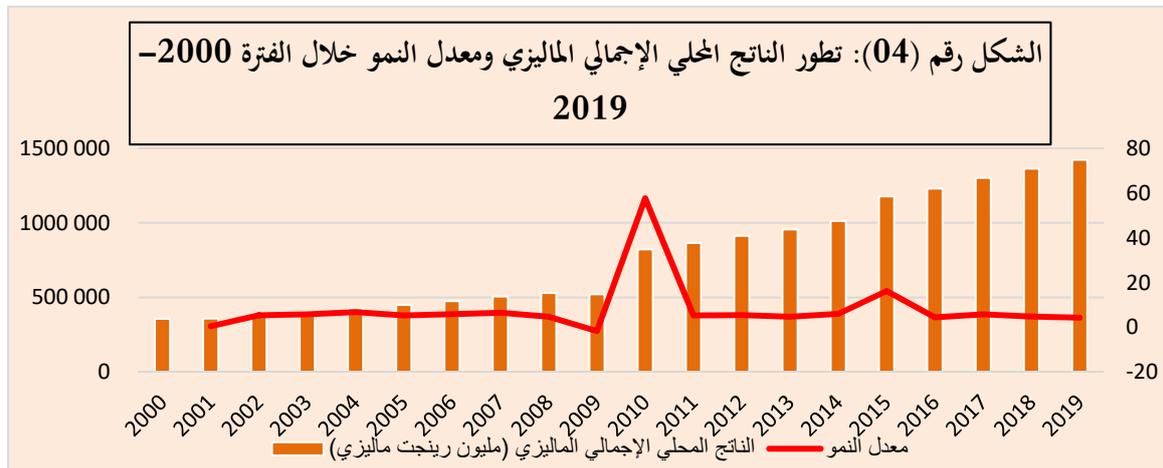
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك نيفارا المركزي لسنة 2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المصارف التجارية في ماليزيا تعمل على تمويل شراء العقار السكني بدرجة كبيرة حيث بلغ حجم هذا التمويل ما نسبته 36.58% من إجمالي التمويل الممنوح كما نجد أن تمويل رأس المال العامل يشكل ما نسبته 22.91% من إجمالي التمويل مع نهاية سنة 2019، بينما تعتمد المصارف الاستثمارية على تمويل شراء الأوراق المالية بنسبة 75.54% أي أنها تعتمد على تمويل الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الحقيقي، إضافة إلى تمويلها لرأس المال العامل بنسبة 6.77% من إجمالي التمويل خلال سنة 2019، والملاحظ من خلال عرض تمويل المصارف الاستثمارية والتجارية الماليزية انخفاض التمويل الموجه للقطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة وتوجهه نحو تمويل الاستثمار المالي أو تمويل التجارة بأنواعها.

1-2- تطور الناتج المحلي الماليزي

يعكس تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إمكانية تحول الاقتصاد من اعتماده على الزراعة أو الخدمات بشكل أساسي، نحو تطوير القطاع الصناعي بصفته السمة التي تميز الدول المتطورة والتي تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين ناتجها 20%، كما يعكس قدرة الاقتصاد على تنوع الدخل المحقق وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة المحققة من مختلف القطاعات الاقتصادية، ويوضح الشكل رقم (04) تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ومعدل النمو خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك نيفارا المركزي خلال الفترة 2000-2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my/>

تتميز المؤشرات الاقتصادية الماليزية عادة بالاستقرار وهي هامة جدا تعكس نجاعة السياسات الإصلاحية المتخذة وقدرتها على تحقيق جو من الاستقرار داعم للاستثمار المحلي والأجنبي، ومن خلال الشكل أعلاه يتضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ومعدل نموه خلال الفترة 2000-2019، حيث حافظ معدل النمو على متوسط قدره 6% خلال الفترة 2001-2007 لينخفض بعدها خلال سنة 2009 ويبلغ قيمة -1.71% نتيجة تأثر مختلف القطاعات الاقتصادية بمخلفات الأزمة المالية

العالمية التي مست الاقتصاد الماليزي نتيجة انفتاحه الكبير على اقتصاديات المنطقة واعتماده بدرجة كبيرة على التمويلات الخارجية، ليرتفع بعدها معدل النمو إلى 57.60% خلال سنة 2010 نتيجة ما اتخذته ماليزيا من سياسات احترازية لتجاوز الأزمة المالية والتي شكل فيها التمويل الإسلامي محورا هاما وكان للمصارف الإسلامية دورا كبيرا في تخفيف حدة هذه الأزمة، ليحافظ معدل النمو بعد هذه الفترة على شبه استقرار عند معدل 6% ليقارب 4.30% مع نهاية سنة 2019.

الجدول رقم (04): تكوين الناتج المحلي الإجمالي الماليزي حسب القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2019.

النسبة (%)	المبالغ (مليون رينجت ماليزي)	القطاع
7.14%	101549	الفلاحة
7.13%	101438	التعدين واستغلال المحاجر
22.25%	316320	الصناعة التحويلية
4.66%	66266	الصناعة
57.69%	820069	الخدمات
1.11%	15812	رسوم الاستيراد
100%	1421454	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك نيغارا المركزي لسنة 2019 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bnm.gov.my>

من خلال الجدول أعلاه يتضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الماليزي لسنة 2019 ويتضح أن الاقتصاد الماليزي اقتصادي خدمي أكثر منه فلاحي أو صناعي حيث شكل قطاع الخدمات ما نسبته 57.69% من الناتج المحقق، كما حققت الفلاحة ما نسبته 7.14% والصناعة 4.66% مما يفسر انحياز كلا من التمويل الإسلامي والربوي لتمويل النشاط الخدمي على حساب النشاطات الأخرى خاصة ما تعلق بالقطاع الفلاحي، كما يشكل القطاع المالي والتأمين ما نسبته 6.55% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي بقيمة 93211 مليون رينجت ماليزي وهي نسبة هامة جدا تعكس مدى درجة العمق المالي للجهاز المصرفي وقطاع التأمين الماليزي.

2- قياس ومقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والربوي على الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2019-2007)

إن نشأة وحجم الصناعة المصرفية الإسلامية التي تختلف تماما عن نشأة وحجم الصناعة المصرفية التقليدية في ماليزيا وفي باقي دول العالم يصعب من مقارنة أدائهما بسبب عمق وكبر حجم الصناعة المصرفية التقليدية، لكن يمكن قياس أثر كل منهما على حجم النشاط الاقتصادي حتى يتم الوقوف على إمكانية تحقيق أهداف الصناعة المصرفية الإسلامية واختلافها عن نظيرتها التقليدية.

2-1- تقدير النموذج القياسي

- لقياس أثر كل من التمويل المصرفي الإسلامي والربوي على النشاط الاقتصادي في ماليزيا تم تناول المتغيرات التالية:
- الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع): وهي بيانات ثلاثية للفترة 2007-2019 معبرا عنها بالأسعار الجارية للعملة المحلية، وحدثها مليون رينجت ماليزي.
 - التمويل المصرفي الإسلامي: وهي بيانات ثلاثية للفترة 2007-2019 للتمويل الممنوح من المصارف الإسلامية ومختلف الشبائيك الإسلامية في المصارف التجارية والاستثمارية، وحدثها مليون رينجت ماليزي.
 - التمويل المصرفي الربوي: وهي بيانات ثلاثية للفترة 2007-2019 للتمويل الممنوح من مختلف المصارف التجارية والاستثمارية الماليزية العاملة في الاقتصاد، وحدثها مليون رينجت ماليزي.

2-1-1-1-دراسة استقراريه السلاسل الزمنية: قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير، والهدف من دراسة استقراريه السلسلة الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة لو كان الوسط الحسابي ثابت والتباين ليس له علاقة بالزمن. (شيخي، 2012، صفحة 196)

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة، ويتم الكشف عليه بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات من أهمها اختبار ديكي فولار الموسع (ADF) في النماذج الثلاثة: (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، ويعتمد اختبار ديكي فولار الموسع على فرضيتين كما يلي:

H_0 : السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)

H_1 : السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة)

ويتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية، أو عندما تكون قيمة Prob أقل من 0.05، ونتائج اختبار ديكي فولار الموسع على متغيرات الدراسة موضحة في الجدولين (05) و (06).

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ديكي فولار الموسع على متغيرات الدراسة عند المستوى

اختبار ديكي فولار الموسع				
عند المستوى				
		DGP	X1	X2
وجود قاطع	t-statistic	0.1389	1.3784	2.7306
	Prob	0.9658	0.5856	1.00
وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	3.1855	0.0174	1.1577
	Prob	0.0988	0.9950	0.9084
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	3.3726	0.5486	10.7167
	Prob	0.9997	0.8311	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى في حالة وجود قاطع ووجود قاطع واتجاه عام وحالة عدم وجود قاطع واتجاه عام، لأن القيم الاحتمالية كلها تجاوزت 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلاسل غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ديكي فولار الموسع على متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

إختبار ديكي فولار الموسع				
عند الفرق الأول				
		DGP	X1	X2
وجود قاطع	t-statistic	6.6974	5.4826	6.5089
	Prob	0.0000	0.0000	0.0000
وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	6.7381	5.6050	7.3152
	Prob	0.0000	0.0001	0.0000
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	6.0559	0.5650	1.2682
	Prob	0.0000	0.4675	0.1858

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة المحسوبة والتي هي أكبر من القيمة الجدولية أو من خلال القيم الاحتمالية التي نجد أنها أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل بأن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2-1-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: من خلال دراسة استقراريه السلاسل التي تبين أنها مستقرة كلها عند الفرق الأول يتضح إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ الذي ينص على شرطين أساسيين أولهما أن تستقر جميع المتغيرات في الفرق الأول وهو شرط محقق وثانيهما أن تستقر البواقي عند المستوى وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار ديكي فولار الموسع على البواقي عند المستوى

		U
وجود قاطع	t-statistic	3.5317
	Prob	0.0109
وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	3.4805
	Prob	0.0523
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-statistic	3.5666
	Prob	0.0006

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح استقرار سلسلة البواقي عند المستوى ومن يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$DLGDP = C + DLX_1 + DLX_2 + U(-1)$$

حيث:

DLGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي يبعد أخذ الفرق الأول (المتغير التابع).

DLX1: لوغاريتم التمويل المصرفي التقليدي بعد أخذ الفرق الأول.

DLX2: لوغاريتم التمويل المصرفي الإسلامي بعد أخذ الفرق الأول.

U: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل الخارجية للنموذج.

ولتقدير معالم النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج 10 EViews، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كما يلي:

الجدول رقم (08): نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج 01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1409.717	2764.129	-0.510004	0.6124
DX1	0.294946	0.126772	2.326578	0.0243
DX2	0.205463	0.164489	1.249103	0.2178
U (-1)	-0.381450	0.117493	-3.246564	0.0022
R-squared	0.299478	Mean dependent var		4412.171
Adjusted R-squared	0.254764	S.D. dependent var		9028.286
S.E. of regression	7793.853	Akaike info criterion		20.83524
Sumsquaredresid	2.85E+09	Schwarz criterion		20.98676
Log likeliho	-527.2987	Hannan-Quinn criter.		20.89314
F-statistic	6.697618	Durbin-Watson stat		1.860905
Prob(F-statistic)	0.000741			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 10 eviews

وعليه تقدر معادلة النموذج كما يلي:

$$DLGDP = -1409.717 + 0.2949DX_1 + 0.2054D X_2 - 0.3814 U(-1)$$

من خلال الجدول رقم (08) ومعادلة الانحدار المقدرة نلاحظ ما يلي:

- قيمة المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ والذي يساوي -0.3814، بمعنى أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 38.14% في كل سنة وهو معنوي بدليل أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0022؛
- كما نلاحظ أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي فكلما زاد التمويل المصرفي الإسلامي بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.2054 غير أن هذا المتغير غير معنوي حسب اختبار t-test الذي يوضح أن القيمة الاحتمالية له أكبر من 0.05.

وبعد حذف المتغير غير المعنوي يصبح النموذج الجديد كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج 02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1174.494	1843.767	0.637008	0.5271
DX1	0.270139	0.125936	2.145056	0.0370
U (-1)	-0.382355	0.118175	-3.235500	0.0022
R-squared	0.276223	mean dependent var		4412.171
Adjusted R-squared	0.246066	S.D. dependent var		9028.286
S.E. of regression	7839.206	Akaike info criterion		20.82869
Sumsquaredresid	2.95E+09	Schwarz criterion		20.94232
Log likelihood	-528.1315	Hannan-Quinn criter.		20.87211
F-statistic	9.159389	Durbin-Watson stat		1.912428
Prob(F-statistic)	0.000427			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 10 eviews

ويمكن تقديم معادلة الانحدار كما يلي:

$$DLGDP = 1174.49 + 0.2701 DX_1 + -0.3823 U(-1)$$

من خلال الجدول رقم (09) ومعادلة الانحدار المقدرة حسب نموذج تصحيح الخطأ يمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ والذي يساوي -0.3823، بمعنى أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 38.23% في كل سنة وهو معنوي بدليل أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0022؛
- للتمويل المصرفي التقليدي أثر إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019 حيث كلما زاد التمويل المصرفي التقليدي بوحدة واحدة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الماليزي بـ 0.2701؛
- كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.2762$ والتي تدل على أن 27.62% من التغيرات الحاصلة على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة؛

- من خلال اختبار ستودنت **T test**: من خلال الجدول رقم () نلاحظ أن قيمة ستودنت للمتغيرات أكبر من القيمة الجدولية، كما أن احتمال الخطأ أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والنتائج المحلي الإجمالي المالي؛
- من خلال اختبار فيشر **F test** نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 0.05 وهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وان قيمة معامل التحديد هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

2-2-2- تشخيص النموذج القياسي

- 2-2-2-1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: يمكن الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال اختبار دارين ووتسون والذي قيمته $D.W = 1.91$ وهي تقع في المنطقة المحصورة بين $(4-D2)$ وهي قيمة مرتفعة تقع في مجال عدم وجود ارتباط ذاتي.

2-2-2-2- اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين تم استخدام الاختبار الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

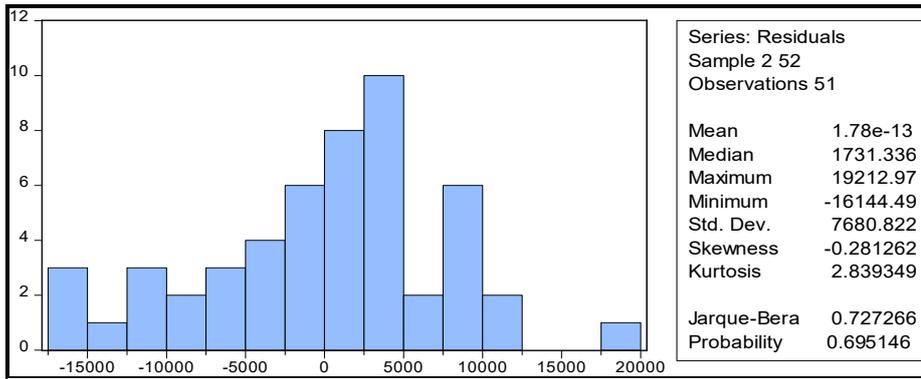
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.419014	Prob. F (2,48)	0.6601
Obs*R-squared	0.875127	Prob. Chi-Square (2)	0.6456
Scaled explained SS	0.712931	Prob. Chi-Square (2)	0.7001

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **10 eviews**

- حسب هذا الاختبار فإن قيمة $ProbF$ أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ثبات التباين.

2-2-2-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال الشكل الموالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه.

الشكل رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **10 eviews**

- للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار **Jarque-Bera** حيث كانت نتيجة الاختبار غير معنوية $Prob$ أكبر من 0.05، وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي.

خاتمة:

يعد الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الإسلامية التي عنيت بتطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث توجهت السياسة المصرفية الكلية في ماليزيا نحو إحلال البديل التمويلي الإسلامي عبر التسهيلات والتشريعات التي أقرتها الحكومة في سبيل إنجاح صيغ التمويل المصرفي الإسلامي التي تتلاءم وكافة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والتجارية، والتي يعتمد عليها الاقتصاد في توليد الدخل، بدلا من السياسة التمويلية الربوية التي تربطها أهداف مادية بحتة تعطي أهمية بالغة إلى استرجاع الأموال المقترضة والفائدة المترتبة عليها على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر الفرق الشكلي والجوهري من خلال الدراسة القياسية التي بينت أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي أكبر من أثر التمويل الربوي.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- 1- يختلف نظام التمويل الإسلامي عن الربوي في العديد من النقاط الشكلية والجوهرية من أهمها دوافع التمويل وآلياته والرؤية التنموية لكل نمط؛
 - 2- يمتاز النظام التمويلي الإسلامي عن الربوي بتركيزه على إعطاء أولوية لتمويل القطاعات الحقيقية ولربطه الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي وضرورة تحقيق تنمية أخلاقية؛
 - 3- يعد الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الإسلامية التي عنيت بتطوير الصناعة المالية الإسلامية وتحوز ماليزيا على ما نسبته 19.82% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي العالمية البالغ حجمها 2875 بليون دولار أمريكي لسنة 2019، وما نسبته 14.90% من إجمالي الأصول المصرفية العالمية البالغ حجمها 1993 بليون دولار أمريكي خلال سنة 2019؛
 - 4- تشكل أصول الصيرفة الإسلامية ما نسبته 28.90% من إجمالي الأصول المصرفية في الجهاز المصرفي الماليزي خلال سنة 2019، ويتوزع التمويل الإسلامي الممنوح بدرجة كبيرة على صيغ التمويل التجارية خاصة ما تعلق بالمراحة التي شكل ما نسبته 42.08% من إجمالي التمويل الممنوح لسنة 2019، كما يعد القطاع العائلي من أكبر القطاعات استفادة من هذا التمويل؛
 - 5- كما يشكل الجهاز المصرفي الربوي ركيزة التنمية في ماليزيا، ويتمحور التمويل الممنوح من هذا الجهاز في شكل تمويل لشراء الأوراق المالية بنسبة 75.54% من إجمالي التمويل الممنوح لسنة 2019؛
 - 6- للتمويل الإسلامي المصرفي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019 أكبر من تأثير التمويل المصرفي الربوي غير أن هذا الأثر غير معنوي وفق نموذج الدراسة؛
 - 7- للتمويل المصرفي الربوي أثر إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2007-2019 حيث كلما زاد هذا التمويل بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.2701 وحدة.
- توصيات الدراسة:** خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:
- أ. ضرورة ربط التمويل المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية بمتطلبات القطاعات الحقيقية بغية تحقيق تنمية حقيقية مستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأساسية لهذه الاقتصاديات ومتطلباتها وضرورة الربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
 - ب. ضرورة اعتماد المصارف الإسلامية الماليزية على آلية الاستثمار المباشر لضمان مساهمتها المباشرة في تحقيق التنمية والخروج من دائرة الأمان ذلك أن التمويل الإسلامي يبنى على قاعدة الغنم بالغرم ولذلك عليها التخلي عن الاستثمار في القطاع

التجاري ذو هامش الربح المحدود والدخول وفق صيغ المشاركة والمضاربة في استثمارات حقيقية ذات عوائد مرتفعة ونفع حقيقي؛

ج. ضرورة توجيه التمويل المصرفي الماليزي نحو القطاعات الحقيقية خاصة ما تعلق بالصناعة والفلاحة وهي القطاعات التي تشهد تدنياً من حيث مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الماليزي لسنة 2019 بما يخدم مبدأ التنوع الاقتصادي الذي تصبو ماليزيا لتحقيقه وبناء اقتصاد مصنع بامتياز.

الهوامش والمراجع:

الكتب:

- 1- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 2- مُجّد عثمان إسماعيل، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، بيروت.
- 3- مُجّد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

المجلات والدوريات:

- 1- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، بحث رقم 13، 1998.
- 2- مُجّد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 29-31 ماي 2009، عمان، الأردن.
- 3- ماهر جبار الخليلي، سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها -دراسة تاريخية اقتصادية-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، 2015.
- 4-Laldin Mohamed Akram, **Islamic Financial System, The Malaysian Experience and The Way Forward**
- 5- بولجال زوبر، تطوير السوق المالية الإسلامية -التجربة الماليزية-، أطروحة دكتوراه علوم، شعبة الأسواق المالية، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2017.

المواقع الإلكترونية

- موقع بنك ناغارا الماليزي على الموقع الإلكتروني: <http://www.bnm.gov.m>